عدد من المشاركين في ورشة عن مخرجات بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل يتحدثون لـ 14 أكتوبر :

ضرورة إغناء الوثيقة من خلال التوعية في الميدان وإحداث تفاعل مجتمعي لبناء الوطن

عقدت بعدن خلال يومي (15 - 16) مارس 2014م ورشة العمل التدريبية الخاصة بشرح ومناصرة مخرجات فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل وأهمية الشراكة المجتمعية في التنفيذ والمراقبة، حيث هدفت الورشة إلى الوقوف أمام وثيقة مخرجات فريق بناء الدولة في مؤتمر الحوار الوطني وذلك بمشاركة حوالي (25) مشاركاً ومشاركة.

على هامش مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل صحيفة (14 أكتوبر) التقت بعدد من المشاركين في الورشة وخرجت بما يلي:

لقاءات/ منى قائد

مخرجات الحوار لامست كل قضايا المجتمع المختلفة ونقلت الوطن إلى مرحلة بناء دولة جديدة

التقينا أولاً بالدكتور عبد الواحد هديش أستاذ مساعد في كلية التربية جامعة عدن حيث قال: يؤكد الفكر السياسي الحديث أن حل النزاعات والخلافات والتباينات لن يتم إلا بطريقتين لا ثالث لهما، إما بالطريقة الديمقراطية وهي التي ننشدها ونعمل على أسسها باعتبارنا ننشط في مجال حقوق الإنسان(المدنية والسيادية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..... الخ) وإما طريقة العنف والسلاح....الخ، وهي طريقة لا تتبع إلا من قبل (الهمج) والقوى المتخلفة التي لا نجد لديها مكاناً لحق الآخر.. قوى لا ترقب في مؤمن إلاً ولا ذمة، وأضاف: إن إرادة التغيير تحظى اليوم بدعم وتأييد من (80 %) من أبناء الشعب وهناك الـ (20 %) من الذين يعارضون التغيير وبيدهم المال والنفوذ وغيرها.

وواصل حديثه: إن وثيقة الحوار وتحظى بالرعاية من قبل الدول العشر بل ومن قوى الحداثة كلها، التي تعتبر مؤتمر الحوار ونجاح نشر مخرجاته لها من الأهمية على المستوى الإقليمي والدولي.. فالدول الراعية لن تسمح بحصول انكفاء أو تعطيل لما خرج به مؤتمر الحوار الذي كان تحت إشرافهم ورعايتهم، كما إن المواضيع التي يجب علينا استعراضها ومناقشتها بعد قراءتها يجب علينا شرحها وبلورتها للناس في أماكن تواجدهم ونشاطهم.

وألمح إلى أن المحاور السبعة المحددة في مخرجات فريق بناء الدولة تكتسب أهمية نظرية وتطبيقية من أجل تحقيق الهدف الذي ناضل من اجله الشعب اليمني في كل مراحل التاريخ الحديث وتحديداً منذ ما يزيد على نصف قرن من الزمان.

وأضاف: إن الواقع السياسي اليوم في بلادنا يتكثف في معطياته الايجابية كنقطة تحول تاريخية يجعل من هذه القضية- بناء الدولة اليمنية الديمقراطية الحديثة- في حال استيعابها لجملة متطلباتها بعيداً عن الانتقائية، تعتبر فرصة تاريخية من الناحيتين النظرية والعلمية إذا ما طبقت في الواقع العملي، ويمكن حينها أن نحلم بالسلام والديمقراطية معاً وهما اللذان يأتيان بالازدهار للأمم والشعوب القادرة.

وقال: إن وثيقة مخرج بناء الدولة بمحاورها التالية التي هي هوية الدولة وشكل الدولة ونظام الحكم وكذا النظام الانتخابي والنظام الإداري بالإضافة إلى السلطة التشريعية والسلطة القضائية، فكل هذه العناوين تستدعي أهمية المشاركة المجتمعية والتي يجب أن تكون من المهام الأساسية والحيوية للمنظمات النقابية والمهنية والمرأة والشباب...الخ من أجل المناصرة والتوعية بمخرجات الحوار الوطني ومن اجل تحقيق شراكة مجتمعية في التنفيذ والمراقبة.. ولذلك كله -الكوابح أمام بناء الدولة- يمكننا القول بان إصلاح القضاء شرط سابق لبناء الدولة الاتحادية.

واستطرد قائلاً: إن وجود قضاء نزيه ومستقل وقضاته على درجة كبيرة من التأهيل والمهارات سواء على مستوى الفدراليات أو على المستوى الاتحادي شرط ضروري لنجاح الفدرالية ما لم ستسلم الولايات إلى المجهول العرفي والعشائري وربما الديني، ويكاد يلتقي جميع الخبراء في الأنظمة الفدرالية على انه يستحيل تأسيس دولة اتحادية دون أن تسبقه مؤسسة قضائية محترفة قادرة على ضمان الحقوق والحريات العامة ومؤهلة لتسوية النزاعات بين الوحدات الفدرالية بعضها البعض أو بينها وبين الدولة الاتحادية.

وأوضح Bk النظام القانوني في الدولة الاتحادية غالباً ما يكون نظاماً واسعاً ومعقداً ما يجعله عرضة لأعراض واعتلالات عميقة تستدعي وجود قضاء قادر على معالجة أعراض واعتلالات النظام القانوني الواسع للدولة الاتحادية، والتصدي باقتدار لكل النزاعات المحتملة، ما لم سنكون أمام إعادة تدوير مخلفات المركزية المقيتة عبر الزعامات ومراكز النفوذ المحلية التي ما زالت غير مدركة لأبجديات العلاقة التي تربط بين سلطات ومراكز الضبط الاجتماعي والإداري والديني والعشائري وبين الأفراد، وكذا بين علاقة المواطنة في الدولة الاتحادية التي تحكمها قواعد قانونية لا يمكن أن تحترم وتطبق إلا بوجود ضمانات قضائية تتوافر لها كافة المقومات المعرفية والفقهية والاستقلالية والإدارية..... الخ ما لم ستكون الفدرالية مجرد هروب من ضغط الحاضر وعملاً ارتجالياً محكوماً عليه بالفشل مسبقاً.

كل الجهات تضافرت من أجل تدميك التنمية بكل صنوفها

تعزيز الأمن والاستقرار وبناء قضاء وطني عاملان مهمان في تدعيم السلم الاجتماعي

■ ناجي محمد

■ جياب يحيى

■ سمير يحيى

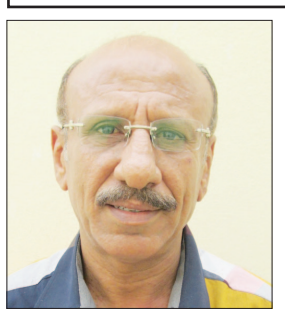
■ شمس الدين

■ عبد الواحد هديش

نواقص تعتري مخرجات الحوار

ومن جانبه قال الدكتور/ ناجي محمد سعيد محاضر في كلية التربية زنجبار: أن كل ما تم معالجته في الطاولة المستديرة كان في مجملة قيماً، بحيث أن المشاركين قد شخصوا بعض النواقص التي مازالت تعتري مخرجات الحوار، كما اتضح لنا أنه مازالت الجهوية والقبلية.... الخ .. قائمة من خلال مقترحات حول الانتخابات وعضوية المجالس الوطنية.

وأضاف: إن فكرة المناصفات العددية لأعضاء مجلس النواب، وحتى شكل الدولة لم يتم حسمها.. كما يتضح من وثيقة مخرجات الحوار، لذلك تمكن المشاركون من تشخيص تلك النواقص وضرورة اغناء تلك الوثيقة لاحقاً من خلال لعب دور التوعية في الميدان وإيضاح تلك المسائل.

هاجس وطني

أما الأخ/ مروان أنجلان ناشط سياسي ورئيس مؤسسة اصنع لتنمية

■ عبده فارع

■ مروان انجلان

عدن قال: إن ما طرح في الورشة من موضوعات كانت تشكل هاجساً وطنياً بين أفراد المجتمع لبناء الدولة.. فأنا من رأيي أن مخرجات بناء الدولة يحتاجه أي مجتمع يريد البناء لدولته، وأهمية الشراكة المجتمعية تساعد بشكل كبير للوصول للنتائج المرجوة لبناء دولة في وضع فاشل.

المواطنة المتساوية

بينما الأخ/ عبده فارع مرشد النمر عضو مجلس محلي مديرية التواهي قال: كان للورشة أهمية كبيرة جداً لمناقشة مخرجات الحوار الوطني وخاصة بما يتعلق ببناء الدولة اليمنية الحديثة دولة مدنية ديمقراطية قائمة على المواطنة المتساوية والحرية وحقوق الإنسان والانتقال إلى النظام الجديد من خلال الحوار الوطني وليس من خلال البندقية والعنف وتدمير البنية التحتية للوطن، إضافة إلى أن الحوار الوطني وساهم في خلق وعي مجتمعي للقبول بالطرف الآخر بطريقة ديمقراطية وسلمية، والاهم من ذلك هو نقل مخرجات الحوار إلى التطبيق وذلك بتعاون الجميع.

تلبية متطلبات المرحلة

وخلال وقفتنا القصيرة مع الأخ/ جياب يحيى محمد الشعيبي ناشط حقوقي ومدني أفاد: أن ما تم طرحه من مواضيع حول الحوار الوطني ومناقشة مخرجاته كانت تلبي متطلبات المرحلة وهي بمثابة استبيان يتم من خلاله معرفة وقياس الرأي حول هذه المخرجات وما يتعلق بتنفيذها على مستوى الواقع، فهي قراءة حقيقية للواقع ينجم عنها معرفة مدى قابلية المجتمع -في الوقت الراهن- لتقبل هذه المخرجات كي يتسنى تطبيقها على الواقع.

وأضاف: إن الورشة شملت مجموعة من الشباب ومن مختلف الأطياف المهنية وكذلك العمرية والتي تساعد على فهم رؤية هذه الفئات وخصوصاً الشباب الذين هم عماد المستقبل.. على الرغم من جسامة وصعوبة الوضع الذي تمر به اليمن في هذه المرحلة.

فمن وجهة نظري كانت ورشة موفقة جداً في اختيار الموضوع وكذا اختيار العينة للبحث باعتبارها فئة كبيرة والتي على أساسها نستطيع صناعة المستقبل.

تعزيز الأمن والاستقرار

وأثناء لقائنا بالمهندس/ شمس الدين عفيف البكيلي مستشار محافظة عدن قال: كانت محاضرة الدكتور عبد الواحد هديش قيمة وجمع فيها بين تجارب الشعوب التي سبقتنا في البناء والتطور، واليمن اليوم تحظى باهتمام دولي في موقف يجب منا مؤازرة مخرجات الحوار الوطني والعمل وسط الجماهير، حيث أن بناء الدولة اليمنية الحديثة تقع فيه المسؤولية على جميع الشرفاء.

وأشار: تقرير سلطة الدولة يجب أن يتم من خلال تعزيز الأمن والاستقرار وبناء قضاء وطني يعمل على تدعيم السلم الاجتماعي فالوطن بحاجة إلى تنمية شاملة في جميع أركان الدولة.

إحداث تفاعل مجتمعي لبناء الوطن

وآخر لقاءاتنا كانت مع الأخ/ سمير يحيى الوهابي رئيس لجنة التخطيط والتنمية بمديرية التواهي حيث قال: أولا أتقدم بالشكر الجزيل لمركز اليمن لحقوق الإنسان وتحية خالصة للدكتور عبد الواحد هديش.

إن مناصرة مخرجات الحوار تهدف إلى شرح مخرجاته وبلورتها من أجل إحداث تفاعل مجتمعي لبناء الوطن، فتحديات التنمية الشاملة بحاجة إلى تضافر كل الجهات وذلك من أجل تدميك التنمية بكل صنوفها حسب الاحتياجات التنموية.

وأشار: فمخرجات الحوار لامست كل قضايا المجتمع المختلفة ونقلت الوطن إلى مرحلة بناء دولة جديدة دولة اتحادية وهي شكل من أشكال الحكم لم تعرفه اليمن من قبل.. وأكدت الورشة على أهمية الحشد المجتمعي والاستفادة من وسائل الإعلام وأئمة المساجد، وكذا العمل على تعزيز سلطات الأمن والقضاء وضرورة الاهتمام بالتنمية، حتى يشعر المواطن بالاستقرار.

مركز اليمن يختتم ورشة مخرجات صعدة بعدد من التوصيات والمقترحات

عدن / عادل خدشي:

اختتم مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان يوم أمس الخميس أعمال الورشة السادسة ضمن برنامج نشر ومناصرة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل والتي خصصت للوقوف أمام مخرجات وثيقة فريق "قضية صعدة" في مؤتمر الحوار الوطني .

ويأتي انعقاد هذه الورشة ضمن البرنامج الذي ينفذه مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان لنشر ومناصرة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني لفرقه التسع ..

تواصلت صباح أمس الخميس أعمال الورشة واستعرضت وثيقة ضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ثم انتقلت لمناقشة آلية ووسائل وأساليب المناصرة الواجب إتباعها من اجل خلق توعية مجتمعية لمتابعه ومراقبة تنفيذ هذه المخرجات والوقوف في مواجهة أية محاولة للتحايل أو التسويف أو التشويه في عملية تنفيذ المخرجات .

وكانت ورشة العمل التي أدارها الأخ عثمان عبد الإله والتي خصصت للوقوف أمام وثيقة مخرج فريق قضية صعدة في مؤتمر الحوار الوطني قد بدأت أمس الأول في قاعة مركز اليمن بمشاركة (30) مشاركة ومشاركا يمثلون مختلف مكونات المجتمع المحلي في م/ عدن.

واستمع المشاركون والمشاركات إلى قراءة لمحتوى الوثيقة وسبقها عرض سينمائي للحروب التي شهدتها محافظة صعده والتي وقف أمامها فريق قضية صعده في مؤتمر الحوار الوطني وخرج بقرارات وموجهات دستورية وقانونية تضمن عدم تكرار هذه الحروب والانتهاكات التي مست حقوق الإنسان والتي رافقت هذه الحروب والنزاعات والصراعات.

وفي الورشة جرت مناقشات واسعة ومستفيضة للوثيقة تم من خلالها التأكيد على أهمية وضع هذه المخرجات موقع التنفيذ كما هو الحال بالنسبة لبقية مخرجات الحوار . وخلق آلية واعية لمراقبة تنفيذ المخرجات.

وقد تحدث الأخ محمد قاسم نعمان رئيس المركز عضو مؤتمر الحوار الوطني عضو لجنة وضع وصياغة الضمانات حول ما مثله مؤتمر الحوار الوطني من أهمية في مجرى عملية التغيير والتحولات الديمقراطية التي تجسد مطالب ثورة الشباب والشابات فبراير 2011م وتجسد حاجة ومطالب الجنوبيين في وضع الحلول العادلة للقضية الجنوبية استنادا إلى ما مثله الدعم الدولي والإقليمي والذي تولى رعاية مؤتمر الحوار الوطني ويواصل دعم تنفيذ ومراقبة تنفيذ مخرجاته، وما تم في اللجنة

المعنية من وضع الضمانات وما أكده الرئيس عبد ربه منصور هادي من أهمية الدور الذي قدمه أعضاء مؤتمر الحوار وتأكيده على مبدأ شراكتهم في وضع أسس الدولة الاتحادية المدنية الديمقراطية وشراكتهم أيضا في تنفيذها ومراقبة تنفيذها ..(شركاء في وضع الأسس.. شركاء في التنفيذ).

ولفت إلى أهمية دور المجتمع وشراكته في متابعة تنفيذ المخرجات ومراقبة تنفيذها إضافة إلى دور المجتمع الدولي الذي تولى هو الآخر مهمة المتابعة والمراقبة لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار.. مشيرا إلى أن الدور الدولي هنا سيستعين بدور المجتمع المدني اليمني في تحديد المعوقات والمعوقين والمتحايلين على تنفيذ هذه المخرجات .

وقبل اختتام أعمال الورشة جرى توزيع شهادات للمشاركين والمشاركات في أعمال الورشة بحضور كل من الأخ محمد قاسم نعمان رئيس المركز والأخ عثمان عبد الإله رئيس مجلس الأمناء وميسر الورشة والأستاذة سماح جميل المدير التنفيذي للمركز ومدير المشروع وعدد من أعضاء المركز.

وقد خرجت الورشة بتوصيات ومقترحات وآراء خاصة بالتوعية من خلال وسائل الإعلام بكافة أنواعها المرئية والمسموعة والمقروءة ووسائل التواصل الاجتماعي، النزول الميداني إلى كافة شرائح المجتمع التعليمية والمهنية والإحياء السكانية لتوعيتهم بدورهم الأساسي والايجابي في عملية أحداث التغيير، إقامة برامج تدريبية (ورش عمل، ندوات توعوية، دورات تدريبية)، استهداف فئة الشباب والأكاديميين وإشراكهم في عملية التغيير من خلال أخذ آرائهم ومقترحاتهم وصياغتها وبلورتها في قالب ورفعها لصناع القرار من اجل تضمينها في الدستور، والتعاون من أجل إفشال وكشف كافة المؤامرات التي تهدف إلى عرقلة مخرجات الحوار.

ففي الجانب الإنساني ينبغي نشر التوعية للمواطن البسيط وبان المرحلة القادمة تحتاج لأكثر من مرحلة التفكير بالقوت اليومي ، إنسانيا توفير الضمانات لهذه الشريحة لكي لا يأتي من يسيسها لتنفيذ مصالحه، العمل على وقف الحروب الراهنة (ولو هدنة) لكي يتم بعد ذلك البدء في تنفيذ الضمانات. وعودة النازحين إلى مناطقهم وسرعة إعمارها، دعم اسر الشهداء والجرحى، توفير الدعم الصحي ودعم التعليم ووجود أساليب للعيش، وعمل أماكن ترفيهية من واقع الضغط لتفادي الهروب للمخدرات، وتسليط الضوء على من هم يلعبون تحت الطاولة وفضحهم على المستوى الدولي.

ودعت ورشة العمل الخاصة إلى تفعيل القضايا القانونية الخاصة بقضية صعدة وضرورة تضمين ما جاء في مبدأ التوافق والقرارات التي خرج بها فريق صعدة في لجان الحوار إلى أن يتضمن تعزيز دور الدولة ووجودها وبسط نفوذها، ضمان حرية المذهب والفكر والحق في ممارسة الشعائر في الدستور والقوانين النافذة، تقديم كل الضمانات لكافة المعتقلين والمخفيين سريا وان تتم محاكمتهم محاكمة وفق القانون، تشكيل لجنة "هيئة" من القانونيين المختصين ذوي الكفاءة والخبرة معنية بإعداد صلح عام يشمل كل أبناء صعدة والمحافظات والمديريات المتضررة منها، وضع نصوص دستورية تحرم الدعم الخارجي (أموالا أو هبات) لأسباب سياسية، قرار السلم والحرب يتخذ عبر البرلمان وينضم ذلك دستوريا، المساواة بين أفراد المجتمع الواحد وعدم التمييز في التنمية، سن قوانين تمنع التغيير السياسي بالقوة المسلحة، وتشكيل لجنة لمراقبة عمل الأجهزة الأمنية بما يحفظ امن البلاد وبما لا يتعارض مع حقوق الإنسان، وسن قوانين دخول الأجانب إلى اليمن، تلتزم الحكومة بتنفيذ مخرجات فريق قضية صعدة بوضع مصفوفة لتطبيق القرارات المتفق عليها بحيادية وشفافية وبما يضمن تطبيق الحلول ليستفيد منها كل المتضررين والمستحقين من جميع الإطراف بدون تمييز.

وخرجت ورشة العمل الخاصة بقضية صعدة بمقترحات مجموعة مراقبة تنفيذ مخرجات الحوار منها أن تعكس الهيئة في تشكيلها تمثيل جميع المكونات والفعاليات السياسية والشعبية بأوسع نطاق، ويتم اختيار الهيئة على أساس المعايير المتفق عليها في مؤتمر الحوار وان لا يقل عدد أعضائها عن 282 عضوا.

أن تقوم الهيئة بالكشف عن معرقلي التنفيذ لمخرجات الحوار بصورة شفافة (إعلام الرأي العام)، وعلى منظمات المجتمع المدني (الشباب – النساء- الطلاب – النقابات) وغيرها تشكيل جماعات مناصرة للهيئة الوطنية وتدعيمها في تنفيذ مخرجات الحوار عبر تنظيم فعاليات على المستوى الشعبي في الأحياء السكنية والتجمعات السكانية والنشر من خلال : وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعية.